نائب الرئيس خلال لقائه وجهاء ومشايخ محافظة مأرب :

مسيرة التنمية الشاملة تمضي بصورةٍ مخططة على مستوى مختلف المحافظات

انتخاب المحافظين سينقل البلاد إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات

صنعاء / سبأ :

أكد الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية ان مسيرة التنمية الشاملة تمضي بصورة مخططة على مستوى مختلف محافظات الجمهورية وأمانة العاصمة دون انقطاع وخصوصا منذ العام 1995م بعد اربع سنوات من اعادة تحقيق الوحدة المباركة و قيام الجمهورية اليمنية .. مشيرا الى ان اليمن قبل هذا التاريخ كان يعيش في ظروف سياسية غير مستقرة في ظل التشطير والتجاذب الدولي والحرب الباردة.

وقال خلال لقائه بوجهاء ومشايخ محافظة مأرب أمس في صنعاء :"إن الدولة ملتزمة بتنفيذ الخطط التنموية وبصفة خاصة ما يتصل منها بالبنى التحتية المتمثلة بالتربية والتعليم والكهرباء والمياه والاتصالات وشبكات الطرق الحديثة والصحة العامة وهي المشاريع التي تتصل بتطور معيشة الانسان وحياتة أجتماعيا واقتصاديا وثقافيا" .

التعرض للسياح أو عابري الطريق عائق أساسي لتنفيذ المشاريع

ونوه الى ان معدل الإنجاز في مجال التربية يقدر بنحو مدرسة ابتدائية في كل يوم ومدرسة اعدادية كل اسبوع ومدرسة ثانوية كل أسبوعين او ثلاثة أسابيع وذلك مايعكس حرص الدولة بهذا المجال وبمايواكب حاجيات التحاق حوالي نصف مليون تلميذ سنويا بالمدارس الابتدائية وكذا مواجهة احتياجات ما يزيد على خمسة ملايين ونصف مليون طالب من التأهيل العالي والجامعي الى الثانوي والاساسي .

واضاف قائلا:"وهناك مشاريع الطرق الحديثة وصلت الى كافة محافظات الجمهورية وربما ما يزيد على 70 في المائة الى المديريات والمناطق ، وهو جهد تنموي كبير لاينكر", بالاضافة الى مشاريع الاتصالات الحديثة والكهرباء والمياه ،والمسيرة تتطور كل عام بصورة أكبر وبما يلبي طموحات واحتياجات جماهير الشعب.

وأكد الاخ عبدربة منصور هادي على أهمية الخطوة الشجاعة والديمقراطية الكبيرة التي اعلن عنها فخامة الاخ الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشان انتخاب المحافظين والتي ستنقل البلاد الى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات.. معتبرا هذه الخطوة قفزة نوعية في طريق التطور والنمو والحد من المركزية.

وقال الاخ نائب رئيس الجمهورية :" المركزية بكل صورها ستنتهي وتتحول صلاحيات العمل التنموي وتنفيذ المشاريع الى المحافظات مباشرة بكل المخصصات المعتمدة وهو ماسيحقق الاهداف الاساسية للتنمية الخدمية والاقتصادية".

وأضاف :"إن المهم هو ضمان الامن والاستقرار باعتباره أساس التنمية والانجاز فلا تنمية بدون أمن واستقرار".

ونوه الى ان ما يحصل في بعض الحالات من التعرض للسياح او عابري الطريق يعتبر عائقا مباشرا واساسيا لتنفيذ المشاريع التي هي محل احتياج ملح في محافظة مأرب على مستوى التربية والتعليم والكهرباء والمياه والصحة العامة والطرقات،لافتا إلى أنه سيصدر توجيهاته للحكومة بأعطاء الأولوية لتسريع وتائر التنمية في محافظة مأرب.

وأكد أن محافظة مأرب تحظى باهتمام القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس على عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

أخطار تهدد سكان الحوطة

فيصل الصوفي

صباح أمس زرت ومعي الزملاء مدينة الحوطة، وقادنا وحيد الشاطري إلى قصر قديم تقع فيه بعض المكاتب الحكومية وفرع اتحاد الأدباء وإذاعة لحج، يقع في الدور الأسفل مقلب للقمامة، وتفوح من المكان روائح المخلفات الآدمية الصلبة والسائلة ويتمدد وسط الخراب مدفع قديم، وضعنا أغطية على أنوفنا وصعدنا الدرج فواجهنا باب فرع اتحاد الأدباء الذي كان مغلقاً وعليه باب إضافي نسجته العنكبوت وفي الأعلى مكتب هيئة الآثار الذي يسمى مكتباً من باب التجوز، أما الأدوار العليا فالصعود إليها ضرب من الفدائية ، لأن القصر قد تساقطت سقوفه العليا إلى الدنيا وصار الثقل في الوسط يهدد بانهيار وشيك .وأنا لست من أهل الاختصاص ومع ذلك انصح بإخراج العاملين من هذا المكان من أجل صحتهم أولاً بحكم إن المكان

لا يصلح حتى للتبرز ، ومن أجل سلامتهم أيضاً لأن بقايا القصر سوف تنهار عما قريب .. وقد سمعت أن هناك من يتابع الجهات المختصة للحصول على أموال لترميم القصر ، وإذا كان أهل الاختصاص يرون أن ذلك ممكناً فأعانهم الله ، أما بالنسبة لي فأرى أن أي جهد في هذا السبيل ضرب من العبث .

في ظهر القصر هناك سلم خشبي يقود إلى مكان يسمى ؟ لحج المحلية، وفيه ممر وخمس غرف نظيفة وهي المكان الوحيد الصالح للحياة القصيرة في هذا القصر0 مدير الإذاعة جلس يحدثنا عنها، وهو متفائل رغم أن جهاز الإرسال الإذاعي الوحيد هو عبارة عن جهاز إرسال لدبابة صنعت عام 1948 !

الحوطة مدينة مزدحمة كعادتها ، والنمو السكاني هو المتغير الوحيد ،

وما عدا ذلك فهو الماضي نفسه عمرانياً وحضرياً، باستثناء إن أشياء من ذلك الماضي قد فقدت فقد الفل رائحته وكذلك صارت المانجو والموز بلا روائح، الرائحة الصاعدة هناك هي روائح القمامة والماعز.

في ندوة الفرص والتحديات في الهجرة الدولية :

الأرحبي : قلة الموارد في اليمن والنمو السكاني بحاجةٍ إلى فتح أسواق عمل تستوعب العمالة اليمنية

سميع : الهجرة إحدى مصادر الثروة القومية لليمن

رئيس مصلحة خفر السواحل في ورقة عمل :

اليمن أكثر دول شبه الجزيرة استقبالاً للنازحين الأفارقة

صنعاء / سبأ :

بدأت أمس بصنعاء فعاليات ندوة الفرص والتحديات في الهجرة الدولية التي تنظمها وزارة شؤون المغتربين بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة التي تستمر يومين قال نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي أن قلة الموارد في اليمن والنمو السكاني الجامح بحاجة إلى فتح أسواق عمل واسعة تستوعب العملة اليمنية.

وأشار الارحبي إلى وجود مؤشرات لفتح أبواب واسعة لأسواق عمل لليمنيين إلى دول مجلس التعاون، لافتا إلى أن العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية في ذروتها.

وقال : "علينا أن نعيد النظر في التدريب المهني في لتلبية احتياجات العمل في أسواق بدول الخليج العربي".

ونوه نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط و التعاون الدولي بضرورة التعاون بين منظمة الهجرة الدولية و وزارة شؤون المغتربين لمعالجة قضايا الهجرة والاغتراب مشدداً على دور الحكومة في الحد من الهجرة غير الشرعية.

وبين الارحبي أن الندوة تشكل فرصة سانحة لدراسة و بحث ظاهرة الهجرة الدولية وآثارها، موضحا أن النهضة التي شهدتها اليمن خلال السبعينيات والثمانينات كانت معتمدة على التحويلات المالية للمغتربين.

من جانبه قال وزير شؤون المغتربين الدكتور صالح حسن سميع ان الهجرة صارت احدى مصادر الثروة القومية لليمن كونها تعد المصدر الاهم للعملة الصعبة المنظورة وغير المنظورة والمقدرة بـ70 بالمائة من الحساب الجاري للعملات الاجنبية، مشيرا الى ان القدرة الاستثمارية الهائلة للمهاجرين التي قدرتها الغرفة التجارية بامانة العاصمة بخمسة مليارات دولار في الداخل و33 مليار دولار في الخارج تنتظر اكتمال البنية الجاذبة لها الى الداخل وهو ما يسعى اليه البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وكشف الدكتور سميع عن تنسيق وزارة شؤون المغتربين مع المنظمة الدولية للهجرة لعقد ندوتين عن قضايا الهجرة الاقليمية تشمل اربع دول باقليم شبه جزيرة العرب هي اليمن والسعودية وعمان والامارات، في العاصمة صنعاء بهدف تحديد القضايا ذات الاولوية المشتركة في مجال الهجرة على نطاق تلك الدول.

وقال" ان اليمن تعاني من كونها دولة مصدرة ودولة عبور للهجرة غير الشرعية الى دول الجوار والى غيرها وخاصة القارة الاوربية " .

وأضاف " يجب على الدول المانحة لليمن تخصيص جزء من دعمها للتنمية لقضايا الهجرة من خلال استراتيجيتها التي سترى النور خلال الثلاثة الاشهر القادمة عبر وزارة التي ترأسها وزير شؤون المغتربين ووزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور أمة الرزاق علي حمد استعرض مدير المكتب الاقليمي لمنظمة الهجرة الدولية محمد شهيق الحق النظرة الاقليمية للهجرة والحوار العالمي حول تطورات الهجرة.

كما تحدث وكيل وزارة التخطيط لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري في ورقة عمل عن الهجرة والتنمية في اليمن تطور حركة الهجرة الدولية واتجاهاتها وفوائد تحويلات المهاجرين بالاضافة الى دوافع الهجرة اليمنية وحجمها وتطور حجم تحويلات المغتربين اليمنيين واهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية وطرق جذب مدخرات المغتربين.

كما تحدث خبير المنظمة الدولية للهجرة جوثن مارتينس عن الهجرة غير الشرعية ووسائل التهريب وطرق مكافحتها والاثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها .

وتطرق رئيس مصلحة خفر السواحل العميد علي احمد راصع في ورقته عن تدفق الهجرة غير الشرعية من القرن الافريقي الى اليمن واثرها على المنطقة بأسرها .. لافتا الى ان اليمن أكثر دول شبه الجزيرة العربية استقبالا للنازحين الافارقة الواصلين عن طريق التهريب الى السواحل اليمنية .

وكشف العميد راصع عن ان معدل الهجرة ازداد بشكل كبير وخصوصا خلال الاربعة الاشهر الاولى من عام 2008م حيث بلغ عدد المهاجرين الواصلين الى السواحل اليمنية 15 الف و117 نسمة.

وقال" هذا عدد كبير مقارنة بالعدد الاجمالي للواصلي الى السواحل اليمنية للعام الماضي 2007م البالغ 27 الف و970 نسمة بالرغم من ان العدد الفعلي الذي وصل الى مركز القيد والتسجيل لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في ميفعة هو 21 الف و200 نسمة".

وأضاف " ان بقاء النزاعات السياسية واعمال العنف في القرن الافريقي بالاضافة الى الصمت الاقليمي والدولي تجاه ذلك يعتبر العامل الاساسي لاستمرار ظاهرة الهجرة غير القانونية التي اصبحت من اكثر التحديات والمعوقات التي تهدد أمن ومجالات الحياة المختلفة لدول الاقليم.

وأثرى الحاضرون أوراق العمل المقدمة خلال الجلستين بالنقاشات والمداخلات.

حضر الجلسة الافتتاحية عدد من الوزراء ووكلاء الوزارات وسفراء عدد من الدول العربية والاجنبية المعتمدين لدى اليمن.

استعرض تقرير وزارة العدل

البرلمان يؤجل مناقشته لتقرير عن تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع المحطة الغازية في مأرب

صنعاء / سبأ :

وافق البرلمان على اتفاقية التمويل الخاصة بمشروع التطوير البلدي وحماية مدينة تعز من الفيضانات " القرض الإضافي " المبرمة بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية بمبلغ " 12 مليوناً و600 ألف وحدة سحب خاصة التي يعادل 20 مليون دولار.

جاء ذلك بعد مناقشة مجلس النواب للاتفاقية في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى الراعي ، والتصويت عليها بناءً على تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط وبعد التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس الموجهة للحكومة بهذا الشأن.

وكانت توصيات البرلمان أكدت على عدم صرف مخصصات هذا القرض لغير الأغراض المعتمدة له والالتزام ببند (1) الأعمال بمبلغ " 9 ملايين و950 ألف وحدة سحب خاصة والمكونة من أعمال الحماية فقط واستخدام بند (5) غير المخصص للمكونات الرئيسية للمشروع وعدم استخدامها لغير ذلك وكذا عدم إعادة توزيع مخصصات هذا القرض أو أي قرض آخر إلا بالرجوع إلى المجلس للموافقة عليه واستغلال أي وفر في مخصصات هذا القرض لتنفيذ أعمال الحماية .

إلى جانب القيام بعمل دراسات خصوصاً لحماية بعض المدن المهددة بكوارث السيول والبحث عن التمويلات اللازمة لتنفيذها وموافاة المجلس بتقارير دورية وفصلية عن مستوى تنفيذ المشروع الممول من حصيلة هذا القرض.

من جهة أخرى أقر المجلس تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية عن نتائج دراستها لمقترح إنشاء لجنة دائمة للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة بها وحساباتها الختامية والذي أوصت فيه بعدم وجود ضرورة لاستحداث مثل هذه اللجنة مسببة ذلك بعدد من الحيثيات.

من ناحية ثانية استمع المجلس الى تقرير لجنة الخدمات حول نتائج نزولها الميداني الخاص بمتابعة مستوى تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع المحطة الغازية بمحافظة مأرب ومشروع خطوط النقل على التوتر 400 ك ف ومحطات التحويل الممولة بقروض خارجية .

وقد بينت اللجنة في تقريرها أن هذا المشروع يهدف إلى تحقيق تعزيز القدرة التوليدية للمنظومة الكهربائية وبقدرة إجمالية تصل إلى حوالي 341 ميجاوات .

بالإضافة إلى القضاء على العجز الموجود في القدرة التوليدية لمحطات التوليد المرتبطة بالمنظومة الوطنية , إلى جانب تهيئة وتجهيز الشبكة الوطنية لنقل قدرات أعلى من خلال إدخال نظام خطوط النقل لمسافات أطول وبالتالي زيادة الاتزان الكهربائي للمنظومة والاستغلال الأمثل والاقتصادي لمصادر الغاز الموجود في الجمهورية وذلك من خلال بناء محطات توليد غازية كونها الأفضل للبيئة والأكثر اقتصادا في توليد الطاقة.

وكذا العمل على تخفيض كلفة إنتاج الكيلو وات/ ساعة من خلال استخدام الغاز في عملية التوليد كون المحطات الغازية هي الأقل كلفة ومقارنة بالمحطات الأخرى والاتجاه نحو زيادة الرقعة الريفية من خلال ربطها بالمنظومة وأعدادها لمواكبة برامج التنمية المستقبلية والحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

هذا وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة لاحقة.

إلى ذلك استعرض المجلس تقرير لجنة العدل والأوقاف بشأن مشروع قانون المعهد العالي للقضاء والذي يتوخى منه تحقيق إعداد وتأهيل وتدريب الملتحقين بالمعهد تأهيلا قضائياً علمياً وعملياً وكذا التأهيل المستمر لأعضاء السلطة القضائية أثناء مدة الخدمة وتأهيل وتدريب أعوان القضاء وكذا الإسهام في نشر الثقافة وتعميق الفهم الشرعي والقانوني وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية النظرية والميدانية الهادفة إلى تطوير القضاء.

وقد أجل المجلس مناقشته لهذا المشروع إلى جلسة أخرى .